

دورة أورجواى والوصول إلى السوق: الفرص والتحديات أمام الدول النامية *

Richard Blackhurst, Alice Enders

and Joseph F. Francois

ترجمة أميمة عبد العزيز * *

١. مقدمة:

لقد عرفت عبارة " الوصول إلى السوق" بشكل تقليدى بأنها المعاملة الضريبية التى تطبقها الحكومات على المنتجات غير الزراعية التى تستورد من الدول التى تتعامل معها تجاريا . وعلاوة على حقيقة امتداد هيكل النظام التجارى متعدد الأطراف ليشمل تجارة الخدمات وادماج الزراعة فى النظام التجارى ، فثمة أسباب متعددة تجعل هذا التعريف لايتماشى مع نتائج دورة أورجواى . إن الحقوق والواجبات التى تندرج تحت منظمة التجارة العالمية لاقتصر على التعريفات . إنها تشمل إلغاء اتفاقيات قيود التصدير الاختيارية على منتجات النسيج والملابس التى تتضمنها اتفاقية الألياف المتعددة وكذلك رفع الإجراءات المماثلة فى قطاعات اخرى . كما تشمل مجموعة اكثر اتساعا

* هذه الورقة تضمنتها اوراق المناقشة رقم ٣٠٧ بعنوان " دورة اورجواى والاقتصاديات النامية" التى صدرت عن البنك الدولى وطبعت فى اكتوبر ١٩٩٥ وقام بتحريرها Will Martin - L.Alan Winters وتشمل هذه المجموعة التى طرحها البنك الدولى للمناقشة اربع عشرة ورقة شارك فيها أربعة عشر كاتباً عبر كل واحد منهم فى الورقة التى نشرها عن آرائه وتفسيراته ودعمها بالبيانات والأرقام التى جمعها ثم استخلص بعض النتائج والتوصيات وتوطنه لتداول مناقشاتها داخل مجتمع التنمية . ودارت موضوعات هذه الأوراق حول تحرير الزراعة والاصلاح الزراعى وتجارة السلع المصنعة وتحريرها وتقييم دورة أورجواى وشروط الجات وحقوق الملكية الفكرية واجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والدول النامية ونظام التدعيم فى دورة أورجواى . وقد رأت هيئة تحرير المجلة اختيار هذه الورقة لتقديمها للقراء.

**أميمة عبد العزيز وكيل أول وزارة التعاون الدولى سابقا.

من الاتفاقيات التي تحدد المجالات المسموح بها من الأعمال الخاصة بالاجراءات غير التعريفية والتي يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتطبيقها - وسيطور التقييد بالالتزامات الحالية والجديدة من خلال تقوية الاجراءات الخاصة بفض المنازعات والرقابة المنتظمة على سياسات أعضاء المنظمة. وكان النجاح فى المجالات التنظيمية الأخيرة لدورة أوجواى ضروريا لإتاحة مزيد من الضمان للزيادات التي يتم التفاوض بشأنها فى فرص الوصول إلى السوق.

تركز هذه الورقة على نتائج قواعد الوصول إلى السوق فى دورة أوجواى بالنسبة للمنتجات البترولية والصناعية . دون التطرق للموضوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية والخدمات والتي تناولها الأعضاء فى الأوراق الأخرى المقدمة للدورة. لقد تم اختبار التغيير الكمى فى نموذج الحماية وخفض تعريفات الدول الأكثر رعاية وإلغاء القيود الكمية التي تواجه صادرات الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة - كما تناولت الورقة قضية خفض هوامش الوصول التفضيلى للسوق بالنسبة لصادرات الدول الأفريقية فى ظل ميثاق لومى إلى جانب إجراءات تعاقدية أخرى^(١) ويتناول الجزء الثانى من هذه الورقة التخفيضات الجمركية والالتزامات الأخرى على الدول النامية والتغيير فى نموذج الحماية المطبق حاليا . أما الجزء الثالث فيستعرض التغييرات فى سياسات التجارة الأخرى والتي تؤثر فى شروط الوصول للسوق ، أى قواعد الاجراءات غير الجمركية واجراءات فرض احترام التزامات الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

وسيوفر تنفيذ النتائج الخاصة بالوصول إلى السوق التي تمخضت عنها دورة أوجواى فرصا جيدة لتوسيع تجارة الدول النامية فى المنتجات التصديرية الحالية والمحتملة . وهذه الفرص الجديدة - على جانب الطلب - فى التجارة الدولية ستتاح لكل الدول النامية من خلال مبدأ عدم التفرقة . ومع ذلك وكما حدث من قبل ستستغل هذه الفرص بسهولة أكبر من قبل الدول التي لديها أو فى طريقها للتخلص - من السياسات الداخلية الاقتصادية التي تعوق استجابة سوق للعرض ذى توجه محلى . وفى هذا الخصوص يكون هذا التقسيم الحقيقى بين تلك الدول النامية التي تبنت السياسات الداخلية الاقتصادية والتجارية الأكثر ملائمة للتعامل مع البيئة العالمية الجديدة . ولهذا السبب يصبح القدر الأكبر من التنبؤ - فى أنظمة السياسة التجارية - بقيود التعريفات والقبول بالالتزامات الخاصة بالاجراءات غير التعريفية من أكثر المزايا الهامة لدورة أوجواى بالنسبة للدول النامية. وهذا سيحدد الزيادات الإجبارية للحماية مستقبلا . وبتفصيل أكثر سترتفع المصادقية الداخلية والخارجية

للإصلاحات التجارية وبالتالي تساعد على استقطاب الاستثمار الداخلى والخارجى المباشر والمطلوب إلى حد كبير .

والرأى الذى يقول بأن الدول تستفيد من تقليل وتحديد تعريفاتها ومن إخضاع نفسها لقواعد أكثر تشددا على السياسات التجارية هو جزء من نقد أشمل لمدخل التجارىين فى مفاوضات التجارة ، والذى ستأتى الإشارة إليه تفصيلا فى نهاية هذه الورقة . إن المفاوضات تحدث عن "التنازلات " التى تقدم وصولا أفضل للآخرين للسوق المحلى كنوع من الثمن الذى يدفعونه مقابل الحصول على اقتراب أفضل نحو السوق الخارجى بالنسبة لصادراتهم . وهم غالبا مايبالغون فى مدى ماتلتزم به الدول الأخرى من قواعد وأنظمة مقيدة ، ويقللون - فى نفس الوقت - من مدى ما يتعين من تخفيف سياسة الحذر التى ينتهجونها . وفى الحقيقة حينما يأتى الوقت لحساب مكاسب الدخل المتحصلة من مفاوضات التجارة مثل دورة أوجواى ، فمن الواضح أن معظم المكاسب التى تحصل عليها الدول تكون نتيجة السياسة التحريرية التى تنتهجها^(٢) وبالمثل فهناك أسباب اقتصادية وسياسية وجيهة للاعتقاد بأن مزيدا من المكاسب سيتم الحصول عليها نتيجة قبول قواعد وأنظمة إضافية على "مساحة مناورة الدولة" فى مجال السياسة التجارية.

٢. التخفيضات الجمركية والتزامات اخرى من قبل الدول المتقدمة:

ثمة مجالان هامان للالتزامات التى تضمنها جدول أعمال الجات ١٩٩٤ . الأول هو الالتزام بإجراءات الحماية . وهذه الالتزامات تفرض على الحكومة الا تزيد عن المستوى المحدد فى الجدول (إلا فى حالة التفاوض مع شركاء التجارة الذين سيتأثرون) والمجال الثانى هو أن خفض قيود التجارة الى جانب الالتزام يؤكد أن أسواق السلع ستكون مفتوحة أكثر وأمنة أكثر : وفى هذا الجزء من الورقة سنركز على نقد مفصل للالتزام وخفض قيود التجارة فى مجموعتين من المنتجات : البترولية والصناعية .

١/٢ المنتجات البترولية

إن التغيير الكلى فى المعاملة الجمركية لمنتجات البترول الخام والمكرر من الصعب التأكد منه بعد تنفيذ نتائج أوجواى بسبب النسبة المرتفعة من الدول التى تحتفظ برسوم معينة تتعارض مع الرسوم المقررة طبقا لقيمة المنتجات محل البحث^(٣) (انظر جدول ١) . وبسبب عدم وجود مصالح

جدول رقم (١)

المعاملة التعريفية لما بعد دورة أوجواي بالنسبة للبتروال الخام ومنتجات البتروال المكرر
فى الأسواق الرئيسية

البتروال المكرر		البتروال الخام		
المعدل البسيط لما بعد أوجواي حسب قيمة التعريفية	نسبة الخطوط الملزمة	المعدل البسيط لما بعد أوجواي حسب قيمة التعريفية	نسبة الخطوط الملزمة	
٢.٦	١٠٠	٠٠	١٠٠	الاتحاد الأوربى
غير متاح	١٠٠	غير متاح	٠٠	الولايات المتحدة
غير متاح	٣٥	غير متاح	٠٠	اليابان

جدول رقم (٢)

ارتباطات التعريفية على المنتجات الصناعية

%

الواردات		خطوط التعريفية		
بعد	قبل	بعد	قبل	
٨٧	٦٨	٨٣	٤٣	الاجمالى
٩٩	٩٤	٩٩	٧٨	الدول المتقدمة
٦١	١٣	٧٣	٢١	الدول النامية
٩٦	٧٤	٩٨	٧٣	الاقتصاديات الانتقالية

فعلية لمصدرى البترول الرئيسيين من جولات مفاوضات الجات بشأن التعريفات الجمركية ، فإن الموقف بعد دورة أوروغواى سيستمر متصفا بالمستوى المنخفض من الالتزامات فى الأسواق الرئيسية (الاتحاد الاوروبى فقط لديه الالتزام HS2709) بالرغم من ان التعريفات المطبقة عادة ماتكون منخفضة أو صفرا . أما بالنسبة لمنتجات التكرير فإن مستوى الالتزام تجاهه يعد أكثر ارتفاعا عن البترول الخام ولكن متوسط التعريفات حينما توجد تعتبر أعلى أيضا بصفة عامة .

٢/٢ المنتجات الصناعية

يرتفع نصيب الواردات من المنتجات الصناعية التى تخضع للالتزامات التعريفية من ٩٤٪ الى ٩٩٪^(٤) (انظر جدول ٢) وأخذا فى الاعتبار أن متوسطات التعريفات التجارية المرجحة تخفى تفاوتات جوهرية فى تغيرات معاملة المنتجات محل المصالح التصديرية لكل دولة نامية على حده ، نجد أن الالتزامات التعريفية الجديدة التى تفرضها الدول المتقدمة تمثل ٤٠٪ خفضا فى متوسط التعريفه على واردات المنتجات الصناعية (من ٦,٣٪ الى ٣,٨٪) . وترتفع نسبة الواردات التى تخضع لقيود الدولة الأكثر رعاية، أى غير الخاضعة للرسوم، من ٢٠٪ الى ٤٤٪. وتظهر أرقام المجموعات الاحدى عشرة للمنتجات الصناعية فى جدول (٣) أن الخفض فى متوسط التعريفات المطبقة بواسطة الدول المتقدمة هى (أ) أقل من ٤٠٪ من الخفض الكلى فى المجموعات الأربع : الأسماك ومنتجاتها - النسيج والملابس - الجلود والمطاط والاحذية - ومعدات النقل^(٥) . (ب) ٦٠٪ أو أكثر فى مجموعات ثلاث: الخشب ولب الورق والورق والاثاث- المعادن - والاجهزة غير الكهربائية . ويقل الخفض الكلى فى متوسط التعريفات المطبقة على الواردات من الدول النامية (٣٧٪ بالمقارنة بنسبة ٤٠٪) وذلك بسبب خفض التعريفات لأقل من المتوسط والمطبقة على النسيج والملابس التى تعتبر نسبيا أكثر اهمية بين صادرات الدول النامية.

وفى حالة النسيج والملابس ، من الضرورى النظر الى التنازلات التعريفية من منطلق إلغاء القيود المطبقة بواسطة ترتيبات اتفاقيه الألياف المتعددة فى سنة ٢٠٠٥ . وفى عام ١٩٩٤ بلغت القيود التى أعلنتها النمسا وكندا والاتحاد الاوروبى وفنلندا و النرويج والولايات المتحدة ١٤٥ قيودا ثنائيا أو متعددا على مصدرى الدول النامية ودول الاقتصاديات الانتقالية بالنسبة لمنتجات النسيج والملابس^(٦) ، وحينما تكون الحصص ملزمة بقيود اتفاقية الألياف المتعددة فإن التعريفات المساوية للحصص ستفوق بالطبع التعريفات العادية، وغالبا ماتكون بنسبة ملحوظة . وفى تلك الحالات تبدو

جدول رقم (٣)
تخفيضات الدول المتقدمة في معدلات التعريفات الملزمة
على اساس مجموعة المنتج الصناعي الرئيسي

الواردات من الاقتصاديات النامية			الوارد من كل المصادر			قيمة الوارد		
%	بعد أورجواي	قبل أورجواي	%	بعد أورجواي	قبل أورجواي	الاقتصاديات النامية	كل المصادر	
٢٧	٤.٣	٦.٨	٤٠	٣.٨	٦.٣	١٦٩.٧	٧٣٦.٩	منتجات صناعية
٢٧	٤.٨	٦.٦	٢٦	٤.٥	٦.١	١٠.٦	١٨.٥	اسماك ومنتجات اسماك
٦٣	١.٧	٤.٦	٦٩	١.١	٣.٥	١١.٥	٤٠.٦	اخشاب لب ورق - اثاث
٢٣	١١.٣	١٤.٦	٢٢	١٢.١	١٥.٥	٣٣.٢	٦٦.٤	نسيج وملابس
١٩	٦.٦	٨.١	١٨	٧.٣	٨.٩	١٢.٢	٣١.٧	جلود ، مطاط ، احذية
٦٧	٠.٩	٢.٧	٦٢	١.٤	٣.٧	٢٤.٤	٦٩.٤	معادن
٤٧	٣.٨	٧.٢	٤٥	٣.٧	٦.٧	٨.٢	٦١.٠	كيماويات ومواد تصدير
١٨	٣.١	٣.٨	٢٣	٥.٨	٧.٥	٧.٦	٩٦.٣	معدات نقل
٦٦	١.٦	٤.٧	٦٠	١.٩	٤.٨	٩.٨	١١٨.١	اجهزة غير كهربائية
٤٨	٣.٣	٦.٣	٤٧	٣.٥	٦.٦	١٩.٢	٨٦.٠	اجهزة كهربائية
٦٩	٠.٨	٢.٦	٥٢	١.١	٢.٤	٢٢.٢	٧٣.٠	منتجات معدنية واحجار كريمة
٥٢	٣.١	٦.٥	٥٦	٢.٤	٥.٥	١٠.٩	٧٦.١	مواد مصنعه اخرى

جدول رقم (٤)

تغيرات في تصاعد التعريفات على المنتجات الصناعية التي تستوردها الدول المتقدمة من الاقتصاديات النامية مبنية على معدلات التعريفات الملزمة بليون دولار أمريكي ونسب

التعريفات	بعد أورجواي	قبل أورجواي	نصيب كل مرحلة	الواردات	
١.٣	٠.٨	٢.١	٢٢	٣٦.٧	كل المنتجات الصناعية
٢.٦	٢.٨	٥.٤	٢١	٣٦.٥	المواد الخام
٢.٩	٦.٢	٩.١	٥٧	٩٦.٥	منتجات نصف مصنعه
٠.١	٠.٠	٠.١	٣٥	٥.١	منتجات نهائية
٢.٩	٣.٤	٦.٣	٣٠	٤.٣	كل المنتجات الصناعية الاستوائية
٤.٢	٢.٤	٦.٦	٣٤	٤.٩	المواد الخام
١.١	٢.٠	٣.١	٤٤	١٤.٦	نصف المصنعة
١.٥	٢.٠	٣.٥	٤٠	١٣.٣	منتجات نهائية
٢.٠	٥.٩	٧.٩	١٧	٥.٥	منتجات من مصادر طبيعية
					مواد خام
					نصف مصنعه
					منتجات نهائية

نسبة التخفيضات فى قيود الواردات المحسوبة على أساس التعريفه العادية ، اقل من المستوى الحقيقى للتحرير. وفى القسم التالى من هذه الورقة سنتناول الموضوع الأوسع لنموذج الحماية الذى يؤثر فى المناطق النامية بما فيها الحماية من الاجراءات غير التعريفية الاساسية مثل ترتيبات اتفاقية الألياف المتعددة.

إن تقليل ارتفاع التعريفات فى أسواق الدول المتقدمة كان الهدف الرئيسى للدول النامية فى دورة أورجواى . ويحدث الارتفاع فى التعريفات حينما تزداد التعريفه المطبقة على سلسلة الناتج كلما زاد مستوى عمليات الانتاج والتى من الممكن أن تعوق تنمية الصناعات متعددة المراحل فى الدول النامية . وتكشف مؤشرات التغير فى ارتفاع التعريفه نتيجة لدوره اورجواى، والتى اشير اليها فى جدول (٤) ، أن تعريفات الدول المتقدمة المقدره على المنتجات الصناعية كلها كانت عرضه للارتفاع قبل خفض التعريفات فى دوره أورجواى وفى معظم - وليس فى كل الاحوال - ستظل كذلك بعد الحفض^(٧) ومع ذلك فقد كانت هناك تخفيضات مطلقة اكبر - لكل من المنتجات الصناعية وللمجموعتين الفرعيتين المبينتين فى الجدول - فى معدل تعريفات فى المراحل الاكثر تقدما للانتاج عن المراحل الاولى منه . وهذا يشير الى أن الدرجه الكلية للارتفاع قد انخفضت . فعلى سبيل المثال بالنسبة للمنتجات ذات المصادر الطبيعية انخفض معدل التعريفه المطبقة على المنتجات نصف المصنعة الى نفس مستوى المواد الخام (٢٪) بينما ظل معدل التعريفه المطبقة على المنتجات نهائية الصنع ذات المصدر الطبيعى أعلى من نصف المصنعة (٩, ٥٪ بالمقارنة بنسبة ٢٪) أما الفرق بين حدى التعريفه فهو أقل (٩, ٣٪ بالمقارنة بنسبة ٤, ٤٪) .

ويعتبر الارتفاع الجوهري فى معاملات الاعفاء الضريبي أحد أوجه الالتزامات التعريفية التى فرضتها اسواق الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليابان، والتى تمثل معا ٨٥٪ من واردات الدول المتقدمة وهذا النموذج يوضحه جدول رقم (٥) . وسيغضى الإعفاء الضريبي نحو ٤٠٪ من واردات الولايات المتحدة بالمقارنة بنحو ١٠٪ فقط قبل دورة أورجواى ، وحوالى ٣٨٪ من واردات الاتحاد الاوروبى بالمقارنة بنسبة ٢٤٪ قبل دروة أورجواى ، ونحو ٧١٪ من واردات اليابان بالمقارنة بنحو ٣٥٪ قبل دورة أورجواى . وفى كل سوق تم تنفيذ هذا التغير من خلال زيادة كبيرة فى معاملات الإعفاء الضريبي لفئات من المنتجات الصناعية لاتعتبر "حساسة".

وفى نفس الوقت أتاح الخروج عن اتجاه صيغة التوازن - الذى نتج عن دورة طوكيو -

جدول رقم (٥)

معاملة التعريفه الملزمة لواردات المنتجات الصناعية بالنسبة لأسواق ثلاث دول صناعية رئيسية طبقا لصنف المنتج

الولايات المتحدة الاجمالي	متوسط التعريفه		مغفاه من الرسوم		١-٠٪		٠.١-١٠٪		١٠.١-١٥٪		١٥.١-٣٥٪		أكثر من ٣٥٪
	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	
الولايات المتحدة الاجمالي	٣٥.٤	٣٥.٥	١٠.٤	٣٩.٥	٥٩.٦	٤٢.٩	٢٠.٤	١٠.٢	٢.٤	١.٣	٧.٠	٦.٠	٠.٢
الاسماك والمنتجات السمكية	١.٤	١.٢	٧٨.٣	٨٧.٥	٨.٨	١.٩	٥.٧	٤.٠	٧.٠	٦.٤	٠.٢	٠.٢	٠.٠
منتجات خشبية	٢.٩	٠.٥	٢٧.٠	٨٩.٥	٥٠.٦	٥.٦	٥٠.٤	٤.٨	٢٢.٤	٠.١	٠.٢	٠.٠	٠.٠
منسوجات وملابس	١٦.٧	١٤.٦	٠.٧	٤.٩	٦.٦	٩.٢	٢٧.٩	٢٥.٩	٦.٦	٨.٠	٥٧.٧	٥٢.٠	٠.٥
جلود-سماط-أحذية	٧.٦	٧.١	٩.٠	١٢.٧	٢٤.٣	٣٣.٢	٥٩.٦	٤٧.٣	٣.١	٢.٩	١.٦	١.٥	٢.٤
معادن	٣.٩	١.٥	١٣.١	٥٩.٧	٣٠.٨	٤٨.٠	٣٥.٨	٨.٩	٢.٦	٠.٦	٠.٥	٠.٠	٠.٠
كيمياويات ومواد تصدير	٥.٣	٢.٨	١٦.٥	٣١.٥	٤٣.٤	٤٩.١	٢٨.١	١٩.٤	٧.٩	٠.٠	٤.١	٠.٠	٠.٠
معدات نقل	٣.٧	٣.٥	٦.٧	٨.٧	٨٦.٨	٨٥.٢	٠.٧	٠.٣	٠.٧	٠.٧	٥.١	٥.١	٠.٠
اجهزة غير كهربائية	٣.٦	١.٠	٥.٧	٦٢.٨	٩.٠	٣٥.٠	٣.٤	٢.٢	٠.٩	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
اجهزة كهربائية	٤.٦	٢.٠	١.٤	٣٥.٩	٧٢.٤	٦١.١	٢٦.٠	٢.٨٣	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٠	٠.٠
معادن وأحجار كريمة	٣.٧	٢.٥	٥٢.٠	٥٩.٨	١٢.٥	١٤.٣	٢٦.١	٢٣.٥	٥.١	١.٣	٤.٣	١.٠	٠.٠
مصنوعات اخرى	٤.٧	١.٥	٧.٦	٥٩.٤	٥٩.٨	٣١.٣	٣٠.٢	٨.٨	٢.١	٠.٤	٠.٣	٠.١	٠.٠
الاتحاد الاوروبى الاجمالي	٥.٧	٣.٦	٢٣.٦	٣٧.٧	٢٦.٣	٣٤.٢	٣٥.٥	١٩.٠	١٣.٢	٨.٢	١.٤	٠.٩	٠.٠
الاسماك والمنتجات السمكية	١٢.٣	١٠.٢	٦.٢	٦.٩	١٥.٢	١٤.٥	٢٠.٧	٢٩.٦	١٩.٩	٣١.٢	٣٨.٠	١٧.٨	٠.٠
منتجات خشبية	٣.٠	٠.٧	٦٠.٣	٨٨.٥	٣.٣	٣.٠	٣٤.٨	٨.٥	١.٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
منسوجات وملابس	١١.٠	٩.١	٠.٦	١.٣	٥.٣	١٩.١	٢٩.٧	٢٥.٥	٦٤.٣	٥٤.١	٠.١	٠.٠	٠.٠
جلود-سماط-أحذية	٦.٥	٥.١	٢٣.٣	٢٤.٥	١٢.١	٤٠.٧	٥٢.٨	٢٣.٠	٠.٠	٠.٠	١١.٨	١١.٨	٠.٠
معادن	٢.٣	١.١	٦٠.٨	٧٣.٧	١٨.٧	١٩.٦	١٩.٤	٦.٧	٠.٠	٠.٠	١.١	٠.٠	٠.٠
كيمياويات ومواد تصدير	٧.٣	٤.٥	٢.٧	٢٧.٢	١١.٢	٤.٠	٧.٣	٦٨.٨	١٥.٦	٠.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٠
معدات نقل	٧.٢	٦.٥	٢٢.٠	٢٣.٤	٦.٩	١٥.٧	٦٥.٥	٥٩.٩	٤.٤	٠.٨	١.٢	٠.٢	٠.٠
اجهزة غير كهربائية	٤.٤	١.٤	٦.٠	٣٣.٩	٨٤.١	٦٣.١	٨.٨	٣.٠	١.١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
اجهزة كهربائية	٨.٦	٥.٢	٢.٢	٣.٩	٢٥.٩	٦٩.٩	٣٧.٠	٨.٣	٣٩.٩	١٧.٩	٠.٠	٠.٠	٠.٠
معادن وأحجار كريمة	٠.٩	٠.٦	٦٨.٢	٨٥.٢	٤٤.٣	٦.١	٣.٣	١.٤	١.١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
مصنوعات اخرى	٦.٤	٣.٥	٨.٤	٢٤.٢	١٣.٠	٥٨.٩	٧.٠	١٢.٠	٧.٣	٤.٣	٠.٦	٠.٠	٠.٠
اليابان الاجمالي	٣.٩	١.٧	٣٤.٨	٧١.٠	٤٠.٥	١٦.٦	١٦.٧	٩.٧	٥.٥	٢.٠	٢.٥	٠.٧	٠.٠
الاسماك والمنتجات السمكية	٦.١	٤.٠	١.٩	١.٩	٦٤.٤	٧.٧	٢٢.٨	٢٥.٧	١٠.٨	١.٧	٠.١	٠.٠	٠.٠
منتجات خشبية	٢.٢	٠.٧	٦١.٣	٨٩.٢	٢٦.٥	٤.٣	٧.١	٦.٥	٠.٨	٠.٠	٤.٣	٠.٠	٠.٠
منسوجات وملابس	١١.٣	٧.٦	٣.٠	٤.٥	٣.٣	١٩.١	٣٣.٧	٥٤.٧	٤٤.٤	٢١.٥	١٥.٦	٠.٢	٠.٠
جلود-سماط-أحذية	٩.٧	٨.٣	٣٤.٧	٤٠.٦	٦.٤	٠.٩	٢٠.٤	٣٤.٠	١٦.٢	٢.٩	٢٢.١	٢١.٥	٠.١
معادن	٢.٢	٠.٥	٤٠.١	٨٤.٢	٤٣.٩	١٤.٠	١٥.٧	١.٨	٠.٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
كيمياويات ومواد تصدير	٤.٩	١.٩	١١.٣	٤٧.٢	٤٤.٣	٤٩.٧	٤٢.٠	٣.١	١.٦	٠.٠	٠.٨	٠.٠	٠.٠
معدات نقل	٢.١	٠.٠	٥٤.٥	١٠٠	٤٤.٣	١.٢	٠.٠	١.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
اجهزة غير كهربائية	٣.٨	٠.٠	٢٢.٩	١٠٠	٦١.٨	٠.٠	١٥.٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
اجهزة كهربائية	٢.٩	٠.١	٣٣.٤	٩٧.٣	٦١.١	٢.٧	٥.٥	٢.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
معادن وأحجار كريمة	١.٨	٠.٢	٥١.٩	٩٤.٥	٤٣.٧	٣.١	٤.٤	٢.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
مصنوعات اخرى	٢.٧	٠.٦	٤٦.٨	٨٦.٩	٣١.٩	٩.١	١٩.٣	٤.٠	٢.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠

ملحوظة : الأرقام التي تشير إلى خطوط التعريفه والتي كانت مغفاه قبل أورجواي تتضمن تلك التي كانت ملزمة تماما ، أو ملزمة جزئيا أو غير ملزمة.

للحكومات أن تركز التخفيضات أو الاعفاءات الجمركية على السلع التي لاتقابل بمعارضة داخلية شديدة نحو تحريرها تجاريا . وقد أدى هذا إلى الإصرار على تعريفات " قصوى " (أكثر من ١٥٪) على السلع الحساسة، وارتفاع التفاوتات فى التعريفات داخل المجموعات السلعية، ويتضح هذا بصفة خاصة فى المعاملة الجمركية للنسيج والملابس، وينسبة أقل فى الجلود والمطاط والأحذية ومستلزمات السفر وعلى سبيل المثال سينخفض معدل التعريفات على الواردات الأمريكية من النسيج والملابس من ١٦,٧٪ إلى ١٤,٦٪ (بمعدل انخفاض ١٣٪ بالمقارنة بالانخفاض الكلى الذى يصل الى ٣٥٪) مع استمرار أكثر من نصف الواردات خاضعة للتعريفات القصوى . ومع ان معدل التعريفات المطبقة على هذه المجموعة من السلع أقل فى الاتحاد الأوروبى واليابان فإن هذه التعريفات ستظل أعلى من المعدل بالنسبة لمجموعات أخرى من السلع ، فيما عدا منتجات الأسماك فى الاتحاد الأوروبى والجلود والمطاط والأحذية ومستلزمات السفر فى اليابان.

٣/٢ افريقيا وانتهاء التفضيلات

من قضايا الوصول إلى السوق التى كان لها أهمية خاصة قضية فرص الدول الافريقية فى الوصول الى السوق بعد دورة أورجواى لقد دخلت كل الدول الافريقية بالفعل فى ترتيبات تعاقدية تفضيلية مع الاتحاد الأوروبى "التعاقد التفضيلى الافريقى والاتحاد الأوروبى" (يغطى ميثاق لومى الرابع دول افريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب افريقيا ، كما تغطى اتفاقيات التجارة الحرة دول شمال افريقيا) وتحصل هذه الدول على معاملة تفضيلية فى بعض صادراتها إلى الولايات المتحدة واليابان (إلى جانب أسواق بعض الدول المتقدمة الاخرى) طبقا لاجراءات النظام المعمم للتفضيلات^(٨). وكان هناك قلق من أن تنفيذ النتائج الخاصة بالوصول الى السوق التى اسفرت عنها دورة أورجواى ستقلل - ولن تزيد - من تجارة وفرص هذه الدول .

وتبلغ كميات البترول وباقى مواد الوقود نصف واردات الاتحاد الأوروبى من الدول الأفريقية وهذه السلع معفاء من الجمارك . وتقتسم المنتجات الزراعية والصناعية باقى الواردات . وبالنسبة للمنتجات الزراعية (وتغطيها جزئيا فقط الترتيبات التفضيلية) فقد وسع الاتحاد الأوروبى فرص الوصول إلى السوق فى جداوله اثناء دورة أورجواى^(٩). أما الحصول على المنتجات الصناعية فهو المجال الرئيسى الذى يظهر فيه تأثير التخفيضات الجمركية للاتحاد الأوروبى بالنسبة للدول الأكثر رعاية.

جدول (٦)

معاملة التعريف الملتزمة بالنسبة للواردات من الدول الأفريقية طبقا لأسواق الدول
الصناعية الرئيسية

بليون دولار أمريكي ونسبة مئوية

بعد دورة أوجواي			قبل دورة أوجواي			القيمة	
أكثر من ٪٣	١-٣٪	صفر٪	أكثر من ٪٣	١-٣٪	صفر٪		
							واردات الاتحاد الأوروى من.
٥	٢	٩٣	٩	٥	٨٦	١٣٠٥٨.٩	جنوب أفريقيا
٣٦	١٥	٤٩	٤٤	١٣	٤٣	١٣٠٥٦.٣	باقى دول أفريقيا
٢٠	٩	٧١	٢٦	٩	٦٥	٢٦١١٥.٢	كل دول أفريقيا
		.					واردت اليابان من
١١	٥	٨٣	٢٢	٩	٦٩	١٧٣٧.٦	جنوب أفريقيا
٣٥	٤٠	٢٤	٧٥	٧	١٨	١٣٦٤.٩	باقى دول أفريقيا
٢٢	٢١	٥٧	٤٥	٨	٤٧	٣١٠٢.٥	كل دول أفريقيا
							واردات الولايات المتحدة من
١٠	١٥	٦٥	١١	١٧	٧١	١٥٠١.٩	جنوب أفريقيا
٢٢	٩	٦٩	٢٦	١٢	٦٢	١٣٧٤.٧	باقى دول أفريقيا
١٥	١٣	٧٢	١٨	١٥	٦٧	٢٨٧٦.٥	كل دول أفريقيا

وكما يوضح جدول رقم (٦) تدخل ثلاثة ارباع الصادرات الافريقية تقريبا للاتحاد الاوروبى بمعدلات تقل عن ٣٪ وهذه النسبة سترتفع الى ٨٠٪ . وفيما يتعلق بهذه المنتجات فإن حد التفضيل الذى تتيحه اتفاقيات لومى من الممكن أن يستهلك بدرجة كبيرة من خلال التكاليف الإدارية المصاحبة (١٠)

وتتركز صادرات الدول الافريقية (على مستوى الدولة ومجموعة الدول) عموما فى مجموعات المنتجات الأولية مثل المعادن والمواد التعدينية والأحجار الكريمة والمنتجات الخشبية ، وحتى بمعدلات الدولة الأكثر رعاية كانت الرسوم على هذه المواد لا تتجاوز ٤ ٪ حتى قبل تخفيضات دورة أورجواى (جدول ٧) وهناك بعض القطاعات التى لها أهمية تصديرية لدى العديد من الدول الافريقية مثل الأسماك ومنتجاتها والتى لا تدخل ضمن برامج التفضيل ، وكذلك النسيج والملابس حيث توجد قيود مؤثرة مثل الأنصبة التى تحددها اتفاقية الألياف المتعددة وغيرها من القيود.

وفى نفس الوقت تحسنت شروط الوصول الى السوق بالنسبة للصادرات الافريقية فى اليابان والولايات المتحدة (انظر جدول (٦) و جدول (٧) وارتفع نصيب الصادرات الافريقية المنتفحة من اعفاء الرسوم أو تخفيضها طبقا لاتفاقيات الدولة الأكثر رعاية من ٥٥٪ الى ٧٨٪ فى اليابان ومن ٨٢٪ الى ٨٥٪ فى الولايات المتحدة . ويطبق الغاء الرسوم أو تخفيضها على معظم المنتجات ذات الأهمية التصديرية فى الوقت الراهن مثل المعادن والمنتجات المعدنية ومع ذلك فيمكن القول بأن مزايا الأسعار المتاحة للمصدرين الافارقة طبقا للنظام العام للتفضيل ستتقلص.

وأخذا فى الاعتبار مستوى معدلات التعريفه طبقا لاتفاقية الدولة الاكثر رعاية والمطبقة على منتجات تبرز غالبا فى برامج النظام العام للتفضيلات (فيما عدا النسيج والملابس فى الولايات المتحدة) ، فإن الأهمية الكلية لتقلص برنامج النظام العام للتفضيلات فيما يخص فرص الوصول الى الأسواق فيما بعد دورة أورجواى من المحتمل أن تصبح ضئيلة.

٤/٢ نموذج الحماية المطبق

يظهر واضحا من المعلومات المتاحة النموذج الاقليمي لحماية الدولة المتقدمة لمنتجاتها الصناعية، بما فيها تعريفات الدولة الأكثر رعاية التى وردت فى قاعدة البيانات المتكاملة لمنظمة التجارة العالمية

جدول (٧)

التخفيضات فى التعريفات الملزمة على واردات المنتجات الصناعية من الدول الافريقية طبقا لاسواق

الدول الصناعية الكبرى
ملايين الدولارات الأمريكية ونسبة مئوية

متوسط التعريفات			القيمة	
التخفيض	بعد الدورة	قبل الدورة		
				الاتحاد الأوروبى
٢٩	٢.٠	٢.٨	٢٦١١٥١٧.٠	كل المنتجات الصناعية
٦٩	٠.٥	١.٦	١٣٧٩٨٥٦	أخشاب لب ورق ، اثاث
١٥	١.٠	١١.٨	٢٢٢٢٥١.٠	نسيج وملابس (أ)
٢٣	٢.٣	٣.٠	٥١٦١٤٦	جلود ، مطاط ، احذية مستلزمات سفر
٣٢	١.٣	١.٩	٤.٤٤٢٢٤	معادن
٧.٠	٢.١	٦.٩	١.٤٧٦١٣	كيمياويات ومواد تصوير
٢.٠	٠.٨	١.٠	٥١.٣٢٧	معدات نقل
٧.٠	١.١	٣.٧	١٥٦٣.٢	اجهزة غير كهربائية
٤٦	٤.٣	٨.٠	١٧٩٣٧٨	اجهزة كهربائية
٥٠	٠.٢	٠.٤	١٤٨٢٩٤٤٢	منتجات معدنية واحجار كريمة
٤٩	٢.٧	٥.٣	١٠.١٨٥	مواد مصنعه اخرى
١٤	١٤.٨	١٧.٣	١١٢٩١٨٧	اسماك ومنتجاتها
				اليابان
٤٧	١.٨	٣.٤	٣.٩٥٢١٦	كل المنتجات الصناعية
٩٢	٠.١	١.٢	١٤٥١٣٤	أخشاب لب ورق ، اثاث
٣٣	١.٠	١.٥	٨٢١٢١	نسيج وملابس (أ)
٢٣	٦.٠	٧.٨	١.٤٣٧	جلود ، مطاط ، احذية مستلزمات سفر
٥٠	٢.١	٤.٢	١٣.٢٨٢.٠	معادن
٨٠	٠.٥	٢.٥	٧١٦٥٤	كيمياويات ومواد تصوير
١٠٠	٠.٠	٠.١	٤١٣١٨	معدات نقل
١٠٠	٠.٠	٣.٧	٥١٣	اجهزة غير كهربائية
١٠٠	٠.٠	٠.٦	٥٦٤	اجهزة كهربائية
١٠٠	٠.٠	٠.٣	٩.٣٣٩٤	منتجات معدنية واحجار كريمة
٣٨	٠.٨	١.٣	٤٤٩١	مواد مصنعه اخرى
٣٢	٥.٢	٧.٦	٥٣٢٧٧.٠	اسماك ومنتجاتها
				الولايات المتحدة
١٧	١.٩	٢.٣	٢٨٧٦٥.٩	كل المنتجات الصناعية
٨٦	٠.١	٠.٧	١.٢٣٩٣	أخشاب لب ورق ، اثاث
٩	١٤.٩	١٦.٤	٢٥٥.٥٤	نسيج وملابس (أ)
٢٠	٠.٨	١.٠	١.٨٠.٨٠	جلود ، مطاط ، احذية مستلزمات سفر
٧	١.٤	١.٥	٨٩٢١٩.٠	معادن
٤٦	٢.٦	٤.٨	٤٨٥٧٧	كيمياويات ومواد تصوير
٣٧	١.٧	٢.٧	٨٠.١١	معدات نقل
٧٧	٠.٧	٣.١	٤٧٠.٨١	اجهزة غير كهربائية
٨٠	٠.٩	٤.٦	١٧٣٤٨	اجهزة كهربائية
٥٠	٠.١	٠.٢	١٣١٦٨٥٤	منتجات معدنية واحجار كريمة
٧٣	١.٤	٥.١	٣٧٤.٦	مواد مصنعه اخرى
٥٦	٠.٤	٠.٩	٤٣٥١٥	اسماك ومنتجاتها

والتقديرات التكميلية للحماية غير التعريفية^(١١) وترتكز التخفيضات فى تعريفات الدولة الأكثر رعاية على مقارنة المعدلات المعروضة بالمعدلات المطبقة حاليا ، حيث إن المعدلات المطبقة أعلى من المعدلات المعروضة ، لذلك من المفروض أن يكون هناك خفض فى معدلات العروض الجديدة.

وهذه المعدلات متصلة بتقديرات الحماية التى تميزها القيود غير التعريفية (خاصة اتفاقية الألياف المتعددة) وإجراءات الحماية الأخرى مثل الاجراءات ضد الإغراق والاجراءات التعويضية ويوضح جدول رقم (٨) حسابات الخفض فى المعدلات الشاملة لحماية الواردات وهى مبنية على بيانات نماذج التصدير الاقليمية لعام ١٩٩٢ شاملة واردات من شركاء مناطق التجارة الحرة^(١٢) . وعند مقارنة مستويات الحماية فيما بعد دورة أوجواى بمستويات الأساس لعام ١٩٩٢ من المفروض الا يحدث أى تغيرات فى الإجراءات ضد الإغراق والاجراءات التعويضية .

وقد تضمن هيكل الحماية لدى الدول المتقدمة فى عام ١٩٩٢ معدلات منخفضة من الحماية لكل من الخشب والمنتجات الخشبية ، والمعادن ومنتجاتها ، ومعدلات أكثر ارتفاعا على سلع صناعية أخرى وبخاصة الكيماويات والآلات^(١٣) وكذلك على النسيج ومنتجات الملابس . ومستويات مرتفعة نسبيا من الحماية من خلال تعريفات واتفاقية الألياف المتعددة . وشمل العامل الأساسى فى التغييرات فى هذا النموذج لحماية الدول المتقدمة تخفيضات تعريفية للدولة الأكثر رعاية والغاء اتفاقية الألياف المتعددة.

وبالنسبة للعديد من الدول والاقاليم النامية ، تختلف مضامين التغييرات فى شروط الوصول الى السوق فيما يتعلق بفرص التصدير وذلك مع النموذج الإقليمى والنموذج القومى للصادرات . وفى بعض المناطق يكاد يكون الغاء اتفاقية الألياف المتعددة السمة الوحيدة الأكثر اهمية المترتبة على دورة أوجواى . وفى مناطق أخرى قد تكون بدلا من ذلك تنازلات تعريفية لمنتجات صناعية أخرى . وحتى لمختلف مصدرى النسيج والملابس يحمل الغاء اتفاقية الألياف المتعددة مضامين تصديرية متعددة . فمثلا فيما يتعلق بأكثر الموردين تحملا للقيود ينبغى أن يتضمن الغاء حصص النسيج والملابس بصورة جوهرية فرص تصدير متزايدة فى تلك القطاعات وعلى صعيد آخر يحتمل أن يعانى موردون آخرون، كانوا يتمتعون بقيود أقل ، من تقليص التفضيلية حيث إنهم مرغمون على المنافسة بصورة مباشرة أكثر مع من كانوا متحملين قيودا أكثر قبل ذلك . وفى نفس الوقت بينما ينقل الموردون الذين كانوا يخضعون لقيود أكثر موارد إلى النسيج والملابس من قطاعات أخرى ،

جدول (٨)

حماية الواردات ، على اساس معدلات الدول الاكثر رعاية والتعريفات المساوية للقيود غير التجارية
نسبة مئوية

المنطقة المستوردة							مصدر التوريد
الاقتصاديات الانتقالية	دول نامية أخرى	امريكا اللاتينية	جنوب آسيا	شرق آسيا	افريقيا (أ)	الدول الصناعية	
							قبل أوجهاى
٠,١٠	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٤٦	٠,٠٩	٠,١٨	٠,٠٧	كل المصادر
							الدول النامية
٠,٠٤	٠,٢٢	٠,١٦	٠,٣٥	٠,٠٦	٠,١٦	٠,٠٣	أفريقيا (ب)
٠,١١	٠,١٦	٠,٢٦	٠,٤٩	٠,٠٢	٠,٢٥	٠,١٥	الصين
٠,١٢	٠,١٨	٠,٢٧	٠,٥١	٠,٠٩	٠,٢٣	٠,١٢	شرق آسيا
٠,١٣	٠,١٧	٠,٢٩	٠,٥٢	٠,٠٨	٠,٢٦	٠,٢٥	جنوب آسيا
٠,١٠	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٥٥	٠,٠٨	٠,١٧	٠,٠٧	امريكا اللاتينية
٠,٠٥	٠,٢٤	٠,١٦	٠,٥٩	٠,١٣	٠,١٢	٠,٠٨	دول نامية أخرى
٠,٠٦	٠,١٧	٠,٢٢	٠,٤٥	٠,١١	٠,١٧	٠,٠٧	الاقتصاديات الانتقالية
							بعد أوجهاى
٠,٠٨	٠,١٥	٠,١٨	٠,٣٣	٠,٠٦	٠,١٨	٠,٠٥	كل المصادر
							الدول النامية
٠,٠٣	٠,١٦	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٠٤	٠,١٦	٠,٠١	أفريقيا (ب)
٠,٠٩	٠,١٣	٠,١٩	٠,٣٤	٠,٠١	٠,٢٥	٠,٠٧	الصين
٠,١٠	٠,١٤	٠,٢٠	٠,٣٨	٠,٠٦	٠,٢٣	٠,٠٧	شرق آسيا
٠,١٠	٠,١٣	٠,٢١	٠,٤٠	٠,٠٥	٠,٢٦	٠,٠٩	جنوب آسيا
٠,٠٨	٠,١٦	٠,١٧	٠,٣٥	٠,٠٥	٠,١٧	٠,٠٤	امريكا اللاتينية
٠,٠٤	٠,١٨	٠,١٢	٠,٥٤	٠,٠٩	٠,١٢	٠,٠٤	دول نامية أخرى
٠,٠٥	٠,١٣	٠,١٦	٠,٣٠	٠,٠٧	٠,١٧	٠,٠٥	الاقتصاديات الانتقالية
							التغير النسبى
٠,١٨-	٠,٢٣-	٠,٢٧-	٠,٣٠-	٠,٢٧-	٠,٠٠	٠,٢٩-	كل المصادر
							الدول النامية
٠,١٨-	٠,٢٦-	٠,٢٣-	٠,٣٠-	٠,٣٠-	٠,٠٠	٠,٤٣-	أفريقيا (ب)
٠,٢٠-	٠,٢٢-	٠,٢٦-	٠,٣٠-	٠,٣٠-	٠,٠٠	٠,٥١-	الصين
٠,١٧-	٠,٢٣-	٠,٢٧-	٠,٢٦-	٠,٢٩-	٠,٠٠	٠,٤٧-	شرق آسيا
٠,٢١-	٠,٢٣-	٠,٢٧-	٠,٢٢-	٠,٣١-	٠,٠٠	٠,٦٥-	جنوب آسيا
٠,١٨-	٠,٢٦-	٠,٢٦-	٠,٣٦-	٠,٣٥-	٠,٠٠	٠,٤٥-	امريكا اللاتينية
٠,٢٠-	٠,٢٣-	٠,٢٢-	٠,٠٨-	٠,٢٨-	٠,٠٠	٠,٥٠-	دول نامية أخرى
٠,١٧-	٠,٢٥-	٠,٢٦-	٠,٣٤-	٠,٤١-	٠,٠٠	٠,٣٧-	الاقتصاديات الانتقالية

(أ) فيما عدا جنوب أفريقيا

(ب) أحجام الواردات لاتتضمن جنوب أفريقيا وتشمل الشرق الأوسط ولاتدخل تعريفات الشرق الأوسط ضمن قاعدة البيانات المتكاملة.

فهذا ينبغي أن يحسن المواقف التنافسية للموردين فى نفس هذه القطاعات فى دول اخرى ، لأن نموذج الإنتاج والتجارة قد تمدد بعد تنفيذ اتفاقيات دورة أورجواى.

وقبل دورة أورجواى واجهت الدول التى تركز أكثر فى صادراتها على البنود المقيدة فى اتفاقية الألياف المتعددة ، أعلى متوسط مرجح للقيود التجارية فى أسواق الدول المتقدمة. ولأن أكثر من ٤٠٪ من صادرات جنوب آسيا (بالقيمة فوب) من النسيج والملابس فقد واجهت هذه المجموعة من السلع أكثر قيود الواردات حدة فى أسواق الدول المتقدمة . وبينما تواجه دول شرق آسيا قيودا ماثلة بالنسبة لصادرات النسيج والملابس فهذه السلع تشكل مجرد ٨, ١٥٪ من جملة الصادرات السلعية. وتواجه الصين والتى تمثل صادراتها من النسيج والملابس ٢, ٢٦٪ من صادراتها السلعية قيودا ذات معدلات عالية تتراوح بين القيود التى تواجهها شرق آسيا وتلك التى تواجه جنوب آسيا^(١٤). وحيث ان مناطق نامية اخرى يقل اعتمادها على صادرات النسيج والملابس فإن تأثير إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة ليس كبيرا . اما الدول النامية فى افريقيا فلديها اقل نصيب من صادرات النسيج والملابس واكثر نصيب فى صادرات المواد الأولية ، وتعانى كذلك من المعدلات الدنيا للحماية الشاملة فى أسواق الدول المتقدمة . وعلى الصعيد الاقليمى واجهت الدول الافريقية ودول الشرق الأوسط أقل حماية من الدول المتقدمة وستستمر كذلك . وهذا يرجع الى المدخل التفضيلى فى الاتحاد الاوروبى وفى اسواق اخرى ، كما يرجع الى تركيز صادرات افريقيا على السلع الأولية ، والتى غالبا ما تفرض عليها أقل التعريفات . وتواجه الدول الآسيوية معدلات مرتفعة للغاية من التعريفات لصادراتها بسبب أهمية الصناعات بما فيها الالكترونيات التى يحتاجها المستهلك وكذلك النسيج والملابس والاجهزة وبالتالي فإن التطورات الجوهرية للوصول الى السوق قد تحققت من خلال الاقتصاديات النامية فى آسيا بصفة أساسية بسبب إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة. وكانت أكثر تخفيضات القيود المطلقة قد تحققت فى دول جنوب آسيا حيث انخفضت الحماية من ٢٥٪ الى ٩٪ على أساس المتوسط المرجح . وفى امريكا اللاتينية وافريقيا يقل الخفض المطلق للحماية عنه فى آسيا ، بالرغم من أنه فى كلتا الحالتين يعتبر معدل الحماية أقل قبل وبعد دورة أورجواى.

وتشير الدراسات الحديثة إلى فرص جوهرية للدول النامية^(١٥). وبالطبع لاينبغي معاملة هذه التقديرات على أنها تنبؤات . ومع ذلك فبينما تعتبر بعض التقديرات لحجم آثار الصادرات سريعة التأثير بهيكل النموذج المطبق ، فإن معظم الدراسات تشير الى مجموعة ثابتة من النتائج

النوعية.^(١٦) وبصفة خاصة ترتبط معظم الآثار الهامة بالنسبة للدول النامية بالغاء اتفاقية الألياف المتعددة. وهذا ينطبق على الصين وشرق آسيا وجنوب آسيا. ان صادرات جنوب آسيا تعتبر من اكثر المنتجات تركيزا داخل قيود اتفاقية الألياف المتعددة.

وفيما يتعلق بالدول النامية خارج آسيا نجد مضامين إلغاء الاتفاقية غير مباشرة بصورة اكبر وتتفاعل مع التخفيضات التعريفية فى قطاعات اخرى. وبصفة خاصة فبينما يتوقع من المنتجين فى آسيا أن ينقلوا الموارد إلى إنتاج النسيج والملابس للتصدير ، فهذا يعنى أن عليهم أن يخفضوا الانتاج، وكذلك الصادرات، فى القطاعات الاخرى التى سيتم نقل الموارد منها . وهذه العملية تعكس ببساطة القيود الواسعة فى الاقتصاد على توظيف الموارد الداخلىة . وبالنسبة لبعض المناطق تتيح شروط السوق المحسنة فى تلك القطاعات الأخرى ، فرصا لزيادة التوسع فى الصادرات . وهذه الفرص ستدعمها التنازلات التعريفية للدول المتقدمة .

٣. تخفيضات التعريفية والالتزامات الاخرى التى تقدمها الدول النامية :

تشكل الدول المتقدمة اكبر الأسواق الهامة لسلع التصدير بالنسبة للدول النامية . ويرجع ذلك جزئيا لمسئولية الدول المتقدمة عن حجم الدخل والانفاق . وفى نفس الوقت تأثرت فرص الوصول للسوق داخل الدول النامية بعضها ببعض بصورة كبيرة بالحماية داخل اسواقهم نفسها . وفى كثير من الأحيان يكون مستوى الحماية عاليا جدا . وحيث إن حماية الواردات تعتبر فى النهاية ضريبة على الصادرات كذلك ، فإن الحماية فى الدول النامية تعوق أيضا تكامل اقتصاديات الدول النامية ليس فقط مع بعضها البعض ولكن مع النظام التجارى العالمى على نطاق أوسع . ويتناول هذا الجزء بتفصيل اكبر الالتزامات التى فرضتها دولة أورجواى على الدول النامية.

١/٣ المنتجات الصناعية

ارتفع نصيب واردات الدول النامية من المنتجات الصناعية التى تخضع للقيود من ١٣٪ الى ٦١٪ (انظر جدول ٢) وهذه الزيادة ترجع بصفة أساسية إلى التزام دول امريكا اللاتينية بأن تطبق سقوبا من القيود على ١٠٠٪ من خطوط التعريفية الجمركية كما ترجع إلى الالتزامات التى تعهدت بها الاقتصاديات النامية فى آسيا . وكانت شيلى هى الدولة الوحيدة التى التزمت بنسبة ١٠٠٪ من خطوط التعريفية فى نطاق دورة طوكيو بينما فرضت كوستاريكا والسلفادور والمكسيك وفنزويلا ١٠٠٪ من الخطوط التعريفية عند الموافقة على الجات خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩١ (انظر جدول

رقم ٩) وخلال دورة أوروغواي التزمت باقى دول أمريكا اللاتينية بالموافقة على ١٠٠٪ من الخطوط التعريفية - وفى دول آسيا النامية التزمت اندونيسيا بأكثر من ٩٠٪ من الخطوط التعريفية ، بينما التزمت الصين والهند وجمهورية كوريا وماليزيا والفلبين وسنغافوره وتايلاند بما يتراوح بين ٦٠٪ و ٨٩٪ ، أما هونج كونج وماكاو وسيريلانكا فكانت نسبة التزامها بين ١٠-٢٥٪ من الخطوط التعريفية . وقد تأثرت ارقام الدول النامية بحقيقة أن هونج كونج (والتي تمثل وارداتها ثلث حجم واردات الدول النامية) لم تقدم أى عرض لأرقام اساسية من الخطوط التعريفية التى تساوى التعريفه غير الملزمه المطبقة عليها صفرا .

إن أى تقييم لمدى الالتزامات بين الدول الافريقية يعتبر مشكلة حيث تغطى قاعدة البيانات الاساسية ٣٠٪ فقط من اجمالى واردات المنطقة (مصر والسنغال وتونس وزمبابوى أما جنوب افريقيا فتعتبر دولة متقدمة) وإلى جانب ذلك اعطيت الدول الاقل نموا سنة إضافية من ١٩٩٤/٤/١٥ لتقديم جداول الجات لعام ١٩٩٤ للمراجعة.

إن التخفيضات فى التعريفات الملزمة والتي تمثلها الالتزامات الجديدة للدول النامية من الصعب تقييمها لعدة أسباب . أول هذه الاسباب أن المعلومات الشاملة على أساس تعريفات عام ١٩٨٦ غير متوفرة فى معظم الأحوال نتيجة المستوى المنخفض من الالتزامات بين الدول النامية . وفى هذه الحالات يتضمن معدل التعريفه الملزمة لما بعد أوروغواي عادة خفضا فى سقفوف التعريفات المطبقة لمواد ملزمة بالفعل بالإضافة الى سقف ملزمة أعلى من المعدلات المطبقة حاليا لمواد سابقة غير ملزمة وهناك سبب آخر وهو أنه فى حالة التزام اقتصاديات نامية بكل أجزءه ضخم من التعريفات قبل انتهاء دورة أوروغواي (مثل شيلى ، كوستاريكا ، السلفادور ، المكسيك وفنزويلا) فإن التزامات التعريفه طبقا لدورة أوروغواي غالبا ماتعكس خفضا فى معدلات السقفوف بدلا من (المعدلات المطبقة) ولهذه الاسباب فمن المسلم به بصفة عامة أن تنفيذ التزامات التعريفات التى قدمتها الدول النامية فى دورة أوروغواي لن تتضمن فعليا أى خفض فى التعريفات المطبقة حاليا .

وفى نفس الوقت ، تعكس مستويات التعريفه الحالية التخفيضات الأساسية المتكررة والتي تعهدت بها الدول من تلقاء نفسها اثناء دورة أوروغواي . ومع أن الكثير من الدول النامية غير مطلوب منها تقديم تخفيضات اخرى فان اجراءات اللبرلة السابقة قد انغلقت على الأقل جزئيا - من خلال التزامات جديدة من القيود . وتعتبر سقفوف القيود هامة جدا حتى أن الدول التى توافق على

جدول (٩)

الإلزام على المنتجات الصناعية لكل دولة نامية على حدة

مليون دولار أمريكي ونسب

بعد أوجواي		قبل أوجواي		الواردات من مصادر الدول الأكثر رعاية	
نصيب الواردات	نصيب الخطوط	نصيب الواردات	نصيب الخطوط		
١٠٠	١٠٠	٢١	٥	٢٩٨١	الارجنتين
١٠٠	١٠٠	٢٣	٦	١١٤٠٩	البرازيل
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٨٣٨	شيلي
١٠٠	١٠٠	٣	١	٣٥٣٠	كولومبيا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٤٠	كوستاريكا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٥٧	السلفادور
٢٣	٢٤	١	١	١١٥٥٤٩	هونج كونج
٦٨	٦٢	١٢	٤	١٠١٧٩	الهند
٩٢	٩٣	٣٠	١٠	١٢٦٠٣	اندونيسيا
١٠٠	١٠٠	٠	٠	١١١١	جامايكا
٨٩	٩٠	٢٤	١٠	٤٠٦١٠	جمهورية كوريا
١٠	١٠	٠	٠	١٥٤٢	ماكاو
٧٩	٦٢	٢	٠	١١٢٧٠	ماليزيا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٩٨٨	المكسيك
١٠٠	١٠٠	٢٠	٧	١٣٩٩	بيرو
٦٧	٥٩	٩	٦	٩١٨٩	الفلبين
١٠٠	١٠٠	١٠	٢١	٣٤٥٦	رومانيا
٤١	٣٢	٤٠	٢٩	٦١٣	السنغال
٧٣	٦٥	٠	٠	٣٢٨٦٠	سنغافوره
١١	٨	٧	٤	٢٣٥٧	سريلانكا
٧٠	٦٨	١٢	٢	١٤٥٥٥	تايلاند
٦٨	٤٦	٠	٠	٢٩٧٦	تونس
٣٩	٣٧	٣٨	٣٤	٥٨٣٢	تركيا
١٠٠	١٠٠	١١	٣	٥٠٨	أوجواي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٩٧	فنزويلا
١٣	٩	١١	٨	٦٣١	زيمبابوى

تقييد التعريفات التي لم تكن ملزمة من قبل ، تمنح "ائتمان تفاوض " من أجل اتخاذ القرار حتى اذا كانت التعريفات مقيدة عند مستوى يعلو على المستوى المطبق حاليا (كما فى حالة الكثير من الدول النامية المشاركة فى دورة أوجواى) ولقد لعبت الارتباطات دورا رئيسيا فى خلق المصادقية المحلية والدولية لبرامج الاصلاح الداخلى فى كثير من الدول على الرغم من ان جزءا متما لمفاوضات تعهدات التعريفات تكون مرتبطة بالقواعد والاجراءات بصورة واضحة وذلك من منطلق إسهامها فى التنبؤ بمستقبل الوصول الى السوق - أكثر من كونها زيادات مباشرة فى فرص الوصول إلى السوق . ومع ذلك تقدم سقف القيود نفسها مزايا كثيرة مرتبطة باللبلة حينما تعمل على إنقاص القيمة المتوقعة وفروق الحماية ^(١٧).

ويعد تطبيق قرارات دورة أوجواى ستمنح الدول المتقدمة بصفة عامة أفضل الشروط الخارجية لصادرات الدول النامية - على أساس المعدلات المطبقة وليس الملزمة (انظر جدول ٨) ويمكن الحصول على نموذج حماية للمقارنة فى اقتصاديات دول شرق آسيا النامية مع اختلاف الفرص لكل دولة ^(١٨) . ولقد تم اتخاذ اجراءات تحرر اقتصادى جوهرية، اثناء الدورة، فى دول امريكا اللاتينية وجنوب آسيا على الرغم من استمرار الحماية على الواردات بصورة مرتفعه نسبيا خاصة فى دول جنوب آسيا . ومع ذلك فقد تحقق أقل من هذا فيما يتعلق بترشيد أنظمة التجارة فى الدول النامية فى افريقيا . وقد وصل معدل التعريفات للأعضاء الافارقة المشاركين فى قاعدة البيانات المتكاملة نحو ١٨٪ وسيظل هذا المعدل دون تغيير ^(١٩).

٤ . التغييرات المنهجية : جات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية اطارا مؤسسيا يتضمن التزامات بعدة ترتيبات واسعة من الوسائل السياسية التى تؤثر فى تجارة السلع والخدمات والتى تقدم الحماية لحقوق الملكية الفكرية . هذه الالتزامات تهض بأعباء اجراءات تسوية المنازعات من اجل شرح وتنفيذ تلك التعهدات وكذلك مراقبة السياسات التجارية من أجل الوضوح وتحسين القيام بالتعهدات وأيضاً اقامة وضع مؤسسى لأعضاء منظمة التجارة يتيح لهم الاشراف على عمل نظام التجارة متعدد الأطراف . هذا الوضع المؤسسى يتيح كذلك منبرا للمفاوضات لتطوير وتوسيع الاطار المبنى على القوانين لإدارة العلاقات التجارية . ويلخص هذا القسم بتفصيل اكثر مواد الإطار المناسب لمنظمة التجارة العالمية للوصول إلى سوق السلع .

١/٤ جات ١٩٩٤

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٤٧) مع كل تعديلاتها المتتالية حجر الزاوية للقواعد متعددة الأطراف لتجارة السلع^(٢٠) . وتتضمن المواد الرئيسية للاتفاقية مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، وهو تحريم القيود الكمية ، والمعاملة القومية للسلع المستوردة فإذا ما وصلت السلع داخل الحدود واجهت نفس شروط المنافسة كالسلع المصنعة محليا . ومن المحتمل ان تكون هناك استثناءات لتلك الالتزامات تحت شروط معينة يتم تنفيذها بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية لحماية الميزان الجارى أو لأسباب صحية أو وقائية أو من أجل الأمن القومى .

وتنطوى جات ١٩٩٤ على مفهومين لتفسير شروط الجات لهما أهمية خاصة لأنظمة التجارة فى الدول النامية : على جداول التنازلات (المادة ٢:١ ب) وكذلك شروط ميزان المدفوعات (١٢ و١٨ ب) ويستخدم مفهوم (المادة ٢:١ ب) الالتزام الخاص بكل الرسوم أو المصروفات فيما عدا التعريفات على جداول التنازلات . ويعزز مفهوم شروط ميزان المدفوعات القواعد الخاصة بتطبيق تلك الاجراءات مع المطالبة بالتالى : (أ) الاعلان العام بجداول زمنية لرفع اجراءات القيود على الواردات (ب) أفضلية الاجراءات المبنية على الأسعار على الاجراءات الكمية (ج) الحاجة الى التبرير حينما تطبق الاجراءات الكمية وضرورة إدارتها بأسلوب واضح.

ورغم أن جات ١٩٩٤ تطبق مبدئيا على كل تجارة السلع ، فإن الاجراءات التى تؤثر فى القطاعات الحساسة يتم تطبيقها على مراحل ، فمثلا تكفل اتفاقية النسيج والملابس إلغاء قيود ترتيبات اتفاقية الالياف المتعددة على أربع مراحل بدءا من أول يناير ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥ وتتطلب اتفاقية الضمانات أن تتوافق الإجراءات الانتقالية والتى تتعارض مع شروط المادة ١٩ ، مع الاتفاقية أو يتم إلغاؤها خلال أربع سنوات بعد دخول اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ^(٢١) . وتقضى اتفاقية اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة بإعلان متطلبات الاداء المتضاربة للمجات وإلغاؤها خلال مرحلة انتقالية تستمر سنتين (بالنسبة للدول المتقدمة) وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات للدول الاقل نموا .

٢/٤ اتفاقيات حول الاجراءات غير التعريفية

هذه الاتفاقيات توضح إدارة اجراءات عدم الاغراق والاجراءات التعويضية والضمانات

وتقديرات الجمارك وكذلك إجراءات رخص الاستيراد وتمتد هذه الاتفاقيات لتشمل أيضا تقييم قواعد الاجراءات الصحية والحجر الصحي والقيود الفنية أمام التجارة ، واختبارات ما قبل الشحن ، والإعانات وقواعد المنشأ . وهذه الاجراءات لم تكن أصلا موجودة أو متضمنة بصورة كافية داخل الجات (٢٢) .

ونتيجة لذلك فإن عضو منظمة التجارة العالمية الذى يطبق اجراء غير متعلق بالتعريفه مطالب باتباع إرشادات محددة تتسم بالوضوح ، والتنبؤ (متضمنه معايير معينة لاتخاذ القرارات) وضمانات إجرائية للمصدرين .

وتغطى العديد من الاتفاقيات الإجراءات غير المتعلقة بالتعريفه والتي تعتبر ملامح قياسية لأنظمة التجارة قبل تقديرات الجمارك، أو يتم تطبيقها بصفة عامة مثل الاجراءات الصحية والحجر الصحي أو المعايير الفنية ، بينما توجد اجراءات اخرى اختيارية تماما تتضمن رخص الاستيراد والضمانات أو التعويضات واجراءات ضد الإغراق . وبالتالي فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لاتطالب أعضاها بتبنى تشريع ضد الإغراق مثلا، ولكن إذا ماقرروا ذلك فعليهم ان يلتزموا بالمستويات الدنيا للمعاملات المنصوص عليها فى اتفاقية ضد الإغراق . ولهذا فإن الغرض من هذه الاتفاقيات هو ضمان انه فى حالة تنفيذ تلك التشريعات ينبغى احترام مصالح المصدر للمستوى الذى وافق عليه المتفاوضون بدلا من ترك معاملاتهم مفتوحة لأعمال تفرضها حكومات الدول المستوردة كما كان الوضع فى ظل الجات ١٩٤٧ .

وتعتبر العديد من الاتفاقيات نصوصا ممتدة اكثر من تلك المتفق عليها فى أمور السياسة التجارية فى دورة طوكيو . وقد فشلت هذه السياسات فى تأسيس وضع متعدد الأطراف لأن الكثير من الدول النامية اختارت ألا توافق على أى منها بينما وافقت بعض دول اخرى على بعض من هذه الاتفاقيات فقط . وقد ترك هذا الأمر نقاطا رئيسية فى السياسات التجارية فى الدول النامية معرضة لدرجة كبيرة من عدم التأكد كما أنها قللت من قيمة عمل الاتفاقيات نفسها (٢٣) ويعكس ذلك ستطيق كل الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات الخاصة بالاجراءات غير التعريفية والتي توصلت اليها دورة أورجواي، ضامنه وضعا متعدد الأطراف محددا اكثر منه مطلقا لتطبيق هذه الاتفاقيات (٢٤) .

وبينما سيطبق كل أعضاء منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات ، فإن معظم الاتفاقيات تتضمن شروطا لمعاملة خاصة ومتباينه للدول النامية ، وبصفة خاصة للدول الأقل نموا . وتشمل هذه الشروط التالي : (أ) المرونة المتحملة فى فترات انتقالية أطول فى سبيل التنفيذ الكامل لمعظم الالتزامات ، ومستوى أقل من الالتزامات للدول النامية واعفاءات للدول الأقل نموا (ب) اتاحة المساعدات الفنية للدول النامية (ج) توفير ضمان معاملة أفضل لمصدرى الدول النامية عند تطبيق الاجراءات غير التعريفية. فعلى سبيل المثال ، ليس مطلوبا أن تستخدم الدول النامية المستويات العالمية التى لاتتناسب مع أوضاعها كأساس لاجراءاتها أو معاييرها الفنية . وفيما يتعلق باعانات التصدير على المنتجات الصناعية لاتخضع الدول الأقل نموا والدول ذات الدخول المنخفضة للحظر على اعانات التصدير التى تطبق على الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، وتمنح دول نامية اخرى فترات انتقالية مدتها لاتقل عن ثمان سنوات لالغاء تلك الاجراءات (والتى يتأكد على الدول المتقدمة تنفيذها تنفيذا فوريا) وربما تطالب بمدد اخرى . وفيما يتعلق بتقدير الجمارك يمكن للدول الاعضاء النامية التى لم توقع على اتفاقية طوكيو تأخير تطبيق هذه الشروط لمدة خمس سنوات وفى مقدورها المطالبة بمدد أخرى.

٣/٤ فرض الالتزامات

كان الهدف الأساسى للمفاوضات جعل القواعد متعددة الأطراف اكثر فعالية من خلال إحكام تنفيذها - ويعتبر هذا الهدف ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية . والتى زادت بصورة جوهرية من استخدام الاجراءات أثناء دورة طوكيو ، ليس فقط كمنفذين ولكن كمتلقين ايضا (جدول رقم ١٠) ومع ذلك فإن الفعالية التامة لتسوية المنازعات فى نظام المجات قد تأثرت سلبيا بما يلى: (أ) عدم تبنى التقارير التى يقدمها المستشارون لمجلس المجات بشأن حالات سياسية على أعلى مستوى والقلق بخصوص تنفيذ وتبنى تقارير المستشارين (ب) النسبة الضئيلة من تقارير المستشارين التى تبنتها اللجان المشكلة من اتفاقيات دورة طوكيو حول عدم الإغراق والإعانات والاجراءات التعويضية.

وفيما يتعلق بنظام المجات يعتبر التغيير الرئيسى طبقا لمنظمة التجارة العالمية هو تكامل كل اجراءات تسوية المنازعات والتى انشئت من خلال الاتفاقيات الثنائية (السلع ، الخدمات ، ونظام حقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات متعددة الجوانب المطلقة) تحت نظام موحد يعمل فى ظل جهاز لتسوية المنازعات - وبالإضافة لذلك يوفر نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية

جدول (١٠)

طلبات الاستشارات فى نظام الجات ١٩٨٩-١٩٩٤

الدول المستجيبة				الدول الطالبة				
مشتريات حكومية	اعانات واجراءات مضادة	اتفاقية ضد الاغراق	اتفاقية عامة	مشتريات حكومية	اعانات واجراءات مضادة	اتفاقية ضد الاغراق	اتفاقية عامة	
٣	١٤	٢٤	٧١	٣	١٤	٢١	٧١	الاجمالى
٣	١٤	٢١	٣٩	٣	١٣	١٢	٣٨	الدول المتقدمة
صفر	صفر	٣	٣١	صفر	١	٩	٣٢	الدول النامية
صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر	١	الانتقالية

ملحوظة: تتضمن هذه البيانات اخطارات رسمية بطلبات الاستشارات التى تلقتها الأمانة العامة والتى تشمل فقط الاتفاقية العامة.

مطالبات ذاتية لانشاء هيئة مستشارين وتبنى أحكامهم والتفويض باتخاذ اجراءات مضادة فى حالة عدم تنفيذ الأحكام التى تبتتها هيئة المستشارين .

هذا التسيير الذاتى استكمل باتجاه جماعى سلبى للقرارات التى اتخذها جهاز تسوية المنازعات - ومن الضرورى وجود اجماع حتى يمكن عدم المضى فى استكمال القرار فى أى مرحلة من الاجراءات الرسمية لتسوية المنازعات - ولضمان أن التسيير الذاتى عند تبنى تقارير المستشارين تصاحبه ثقة كبيرة فى الأحكام القانونية ينبغى إنشاء جهاز استئناف لسماع الالتماسات . واذا لم تقدم أى طعون يتم تبنى التقرير . واذا قدم طعن فإن تقرير جهاز الاستئناف يلتزم به جهاز تسوية المنازعات ويوافق عليه الأطراف دون شروط إلا اذا قرر أعضاء الجهاز بالاجماع عدم الموافقة على التقرير.

وبعد تبنى التقرير على الطرف المعنى ابلاغ نواياه فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المتبناه . وفى ظل الجات كانت توصيات المستشارين تنحصر بصفة عامة فى ضرورة توافق الاجراءات غير المتسقة مع القواعد.

وإذا لم تتخذ مثل هذه الخطوة خلال فترة معينة فهناك التعويضات أو تعليق الالتزامات أو التعهدات الأخرى كإجراءات مؤقتة . وإذا لم يتم الموافقة على التعويض المناسب فإن المطالب يمكنه طلب تفويض من جهاز تسوية المنازعات - فى إجراء يتوافق مع الاتجاه الجماعى السلبى - للقيام بإجراء مضاد . والمبدأ العام هو أن تعليق الالتزامات ينبغى أن يحدث فى نفس قطاع التجارة - وعلى سبيل المثال فإن الإجراءات المضادة لخرق الالتزامات فى مجال السلع يجب ان تخص هذا المجال . ومع ذلك فإن لم يكن هذا فعالا أو إجراء عمليا فإن تعليق الالتزامات يمكن أن يتم من خلال اتفاقية أخرى . فمثلا الإجراءات المضادة لخرق الالتزامات المنصوص عليها فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية يمكن ان تتضمن السلع.

٤/٤ المراجعة المنتظمة لسياسات التجارة

ان آلية مراجعة السياسة التجارية والتي انشئت عام ١٩٨٩ على اساس شروط معينة ، سستحتل الآن مكانا دائما فى النظام التجارى العالمى وسيتمكن تغطية كل أوجه التزامات منظمة التجارة العالمية . وعند اختبار السياسات والممارسات التجارية لأية دولة من منظور اقتصادى تركز وجهات النظر الدورية المنتظمة التى تصدرها آليه مراجعة السياسة التجارية على تكلفة المصادر الرئيسية المحلية ومايرتبط بها من حماية ، وتساعد الحكومات على ممارسة الضغط لتحرير التجارة . وهذا بدوره يعمل على ضمان تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية ويساعد الحكومات على مقاومة الضغوط التى تمارسها المجموعات المحلية لتقديم إجراءات حماية جديدة أو استخدام الأدوات السائدة للسياسة التجارية بأسلوب يتسم بالحرص والحماية . ويسعى اعضاء منظمة التجارة العالمية أيضا ، كجزء من أنشطتهم الرقابية ، إلى الاستمرار فى تشجيع التنمية التى لها أثر على نظام التجارة متعدد الأطراف ، بمساعدة تقرير سنوى يصدره المدير العام .

٥. تجنب الشرك التجارى :

أحد أهداف هذا المقال هو توضيح وتوسيع تعريف الوصول الى السوق ، حيث أن هذا المصطلح يستخدم فى وصف نتائج دورة أورجواى وغالبا مانعرف هذا المصطلح تحديدا أو إطلاقا بمفهوم ضيق جدا وتجارى فى نفس الوقت .

وترجع هذه المحدودية الى حصر تحليل تغيرات الوصول الى السوق فى تغيرات التعريف

والحصص. وكما أكدنا سابقا، يفضل هذا التحليل ثلاثة أوجه رئيسية للوصول الى السوق وهي :
شمول التعريف ، وكذلك قواعد وأنظمة استخدام تدخلات الحكومة الاخرى المتعلقة بالتجارة، وأخيرا
الاجراءات المؤسسية للمراجعة وفرض التوافق مع هذه الأنظمة.

ويحدد النجاح في هذه المناطق الثلاث ضمان زيادة الوصول الى الأسواق من خلال تخفيض
التعريفات والتخلص من القيود الكمية . وحيث إن المكاسب المترتبة على تحرير التجارة تعتمد بشدة
على الحافز الذى تقدمه للاستثمار المتعلق بالتجارة ، فإن سمة الضمان تعتبر جوهرية. وبالتالي فإن
جدول أعمال دروة أورجواى كان بالكامل حول الوصول إلى الاسواق ، وأى تحليل مفاده تغطيه
التغيرات التى يتم التفاوض بشأنها للوصول إلى الاسواق ، ولكنه يقتصر على التعريفات والحصص
يكون معيبا الى حد كبير (٢٥).

ان التعريف التجارى للوصول الى السوق يتم تضمينه فى اى تحليل لنتائج دورة أورجواى
والتي تركز بصورة مطلقة على التغيرات فى نفاذ صادرات الدول خارج حدودها وإلى داخل دولة أو
مجموعات معينة من الدول . وطبيعى ان الاقتراب من اسواق الشركاء التجاريين يعتبر جزءا من
الصورة ولكنه ليس الصورة بأكملها. والتعريف السليم ، ينبغى ان يتضمن أيضا التغيرات التى
يجرى التفاوض بشأنها للوصول الى الاسواق وزيادة امكانية اقتراب الأجانب من الاسواق المحلية
للدولة حتى لو لم يكن السبب الوحيد هو هذا "التحرير الذاتى" والذى يثبت غالبا أنه المحدد الأكبر
لأهمية لتحسين المكاسب أو الدخول التى تحصل عليها الدولة من المفاوضات التجارية .

ان التفكير التجارى يمكن ان يفسد ايضا تحليل تلك الأجزاء من دورة أورجواى التى تؤثر فى
درجة تأمين زيادة الوصول الى الاسواق ضد تخفيضات التعريفات وإلغاء الحصص . وهذا واضح على
سبيل المثال عند اعتبار الارتباطات، والحاجة الى التمسك بمبادئ وقواعد أكثر قوة، عينا على الدولة
التي تتبناها^(٢٦). وبينما يفيد التمسك بالتعريفات والاستعداد لاختضاع النظام التجارى للدولة
لقواعد ومبادئ متعددة الأطراف شركاء التجارة ، فإنه يفيد كذلك الدولة نفسها بدرجة أكبر . لأن
مثل هذه الاجراءات من شأنها أن توسع ضمان الوصول الى الأسواق المحلية للدولة. فالحكومة تجنح
المكاسب لأن تخفيف الحرص عند انتهاج سياسة تجارية يقلل من التكلفة السياسية لرفض المطالبات
ذات المصلحة الخاصة فى الحماية. ولاشك أن المستهلك المحلى يكسب كذلك ولكن هذا ينطبق ايضا
على الشركات المحلية التى تستخدم المدخلات التى يتم تبادلها تجاريا ، الى جانب كل الشركات ،

بصفة عامة، لأنها تستطيع ان تضع خطط استثماراتها على أساس أكثر أمنا . ومن خلال تحديد إصلاحات النظام التجارى فإن الارتباطات وقبول القواعد والمبادئ ، متعددة الأطراف يعزز مصداقية الإصلاحات لدى الاستثمارات المحلية والخارجية (٢٧).

ويتبع ذلك أن أحد أهم مصادر المكاسب للدول النامية فى دورة أوجواى هو طبيعة التناول الفردى للاتفاقية الأخيرة . وكما سبقت الإشارة فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية مطالبون بتقبل الاتفاقية بأكملها بما فيها المبادئ ، والقواعد الجديدة والمدعمة التى تغطى تنفيذ شروط ميزان المدفوعات واستخدام رسوم الواردات غير التعريفية والاجراءات غير التعريفية. ولم يعد ممكنا التغاضى عن بعض القواعد والمبادئ ، كما فعلت الكثير من الدول النامية حينما لم توقع على نصوص دورة طوكيو . وعلى كل عضو فى منظمة التجارة العالمية تقديم جدول التزامات للسلع والخدمات وعلى عكس ذلك فقبل دورة أوجواى لم يقدم الاقل من ثلث الدول النامية الاعضاء فى الجات جدولا بالتنازلات التعريفية (٢٨) . وحينما نستعرض المكاسب الناتجة من زيادة الاستقرار والوضوح فى النظام التجارى فى ظل قواعد منظمة التجارة العالمية ، من المفيد تذكر ان السمة التى كانت سائدة على أنظمة التجارة فى الدول النامية بعد فترة الحرب كانت عدم الاستقرار وعدم الوضوح.

وتوضح الاعتبارات العديدة سالفة الذكر السبب فى صعوبة أن تكون صيورا مع ادعاءات العديد من الدول منخفضة الدخل، وخاصة الدول الأفريقية، أنها ستخسر من دورة أوجواى ، حينما تأخذ هذه الادعاءات فى اعتبارها مجرد التخفيضات فى هوامش التفضيل والأسعار الأعلى للسلع الغذائية المستوردة - فضلا عن حجم هاتين الحقيقتين (اللتين سبقت الإشارة للأولى منهما) فإن هذه الادعاءات تفتقر الى ذكر النتائج الأخرى التى أسفرت عنها المفاوضات ، خاصة مكاسب الدول النامية الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية من زيادة الاستقرار والوضوح لأنظمة التجارة بها (٢٩).

٦. الخلاصة والاستنتاجات :

لقد استعرضنا فى هذه الورقة النتائج الاساسية للوصول الى الأسواق التى أسفرت عنها دورة أوجواى للتجارة فى المنتجات غير الزراعية مع تركيز خاص على ماتضمنته من آثار على الدول والمناطق النامية . وبالنسبة للمنتجات الزراعية اتضح أن إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة هى اكبر

اجراء تحريري منفرد يؤثر فى وصول الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة ، وبالتالي فهو أيضا المصدر الرئيسى للتأثيرات التجارية المحدده فى دراسات دورة أورجواى المبنيه على نماذج توازنية عامة ومحسوبة.

ويؤكد التركيز على الوصول الى الأسواق التغير فى ظروف التجارة الخارجية التى تواجه الدول النامية - ومع ذلك فإن مضمون التنمية لايعتمد على ظروف التجارة الخارجية فقط ولكنه يعتمد كذلك على تفاعل الظروف الخارجية مع الظروف الداخلية . وفى النهاية ، فإن الظروف الخارجية هى الفرص ولكن تحقيق هذه الفرص يعتمد على مزيج السياسات الداخلية التى تنتهجها الدولة بما فيها القيود التجارية داخل الدولة نفسها وقابليتها لتطبيق أنظمة وقواعد أشد قوة ومتعددة الأطراف ، على سياساتها المتعلقة بالتجارة . ولهذا السبب فإن الظواهر التى لايمكن قياسها لدورة أورجواى من شأنها أن تكون على الأقل فى نفس مستوى أهمية الظواهر الممكن قياسها للوصول الى السوق بالنسبة للدول النامية.

ملحق (١) المناهج والمصادر

ان المصدر الأساسى للبيانات الخاصة بالتخفيضات التعريفية والارتباطات التى تعهد بها المشاركون فى دورة أورجواى هو قاعدة البيانات المتكاملة لسكرتارية منظمة التجارة العالمية حيث تشمل الدول الاربعة والأربعون المشاركة فى هذه القاعدة كل الدول المتقدمة (استراليا ، كندا ، اليابان، نيوزيلاند، الولايات المتحدة والاعضاء الاثنى عشر فى الاتحاد الاوروبى ودول رابطة التجارة الاوروبية الحرة وجنوب أفريقيا) ، إلى جانب اربع دول فى مرحلة الاقتصاد الانتقالي (جمهورية التشيك والمجر وبولندا وجمهورية السلوفاك) وكذلك ٢٧ من بين ٩٤ دولة نامية مختارة ذاتيا فى دورة أورجواى (امريكا اللاتينية والكاريبي ورومانيا وأفريقيا ماعدا جنوب افريقيا والشرق الاوسط وآسيا ماعدا الدول المتقدمة فيها) .

وتتضمن قاعدة البيانات التالى: (أ) بيانات عن الالتزامات التى تعهد بها المشاركون بخصوص المخطوط التعريفية فى جداولهم قبل وبعد دورة أورجواى .(ب) الواردات طبقا للمصدر محسوبة بالدولار الأمريكى على أساس خط تعريفى . وتعتبر سنة الاساس لبيانات التعريفية هى ١٩٨٦ وهى السنة التى بدأت فيها دورة أورجواى فيما عدا بالنسبة للدول التى انضمت للجات اثناء دورة أورجواى . وفيما يتعلق ببيانات الواردات قدمت معظم الدول بيانات فى عام ١٩٩٠ عن آخر

سنة متاحة (١٩٨٨ أو ١٩٨٩) وقدمت الدول التي انضمت للجات بعد ذلك بيانات لسنوات تالية .
ولأن التجارة استمرت فى التوسع فى الفترة الانتقالية فإن بيانات الواردات تقلل من قدر القيمة
الحالية للتجارة بصفة عامة.

وحددت مجموعات المنتجات الصناعية على أساس الكود HS ذى الأرقام الستة أو العناوين
CCCN ذات الأرقام الأربعة وبالنسبة للنسيج والملابس فإنها تعكس تغطية المنتج المحدد فى
الاقسام المناسبة داخل القرار النهائى . وتغطى مجموعات المنتجات الاحدى عشرة الصناعية هذا
القطاع بصورة شاملة.

وإذا لم تتم الإشارة لخلاف ذلك، فإن قيم التجارة المذكورة فى الجداول والمستخدمة فى حساب
المتوسط التجارى المرجح للتعريفات هى واردات فقط من مصادر مقيمة على اساس تعريفات الدول
الاکثر رعاية أو الدول الخاضعة لمعاملة تفضيلية من خلال برامج النظام المعمم للتفضيلات (الدول
النامية) ابتداء من عام ١٩٩٣ مع استبعاد الواردات من شركاء منطقة التجارة الحرة والواردات التى
تخضع لترتيبات تعاقدية تفضيلية : استراليا - نيوزيلاندا (اتفاقية العلاقات الاكثر قربا
التجارية) اتفاقية بين استراليا وبابوا وغينيا الجديدة - اتفاقية جنوب الباسيفيك الاقليمية للتعاون
التجارى - اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة- اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل
والولايات المتحدة - رابطة التجارة الحرة الاوربية - المجموعة الاقتصادية الاوربية - اتفاقيات
التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الاوربية - اتفاقيات رابطة المجموعة الاقتصادية الاوربية مع
بلغاريا وقبرص وجمهورية التشيك والمجر ومالطة وبولندا ورومانيا وجمهورية السلوفاك وتركيا -
اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الاوربية والجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وسوريا
وتونس - ميثاق لومى الرابع بين المجموعة الاقتصادية الاوربية ودول التعاقد الافريقى التفضيلى
اتفاقيات رابطة التجارة الحرة الاوربية مع بلغاريا وجمهورية التشيك والمجر واسرائيل وبولندا
ورومانيا وجمهورية السلوفاك وتركيا.

وإذا لم يذكر خلاف ذلك، فإن التخفيضات فى المتوسط التجارى المرجح للتعريفات فى الدول
الاکثر رعاية يحسب على اساس المقارنة بين التزامات ما قبل وما بعد دورة اورجواى التى تعهدت بها
الدول المشاركة على كل خطوط التعريفة فى جداولهم ، وبالتالي فهى ليست محسوبة على أساس
المقارنة بين المعدلات المطبقة حاليا والمعدلات المعروضة .

الهوامش والمراجع

الهوامش

- ١- لم تجر أية محاولة لتقييم التخفيضات فى هوامش التفضيل فى ظل النظام المعمم للتفضيلات والذي يمنح ويسحب من جانب واحد من قبل الدول المانحة. ان الأهمية العامة لهذا النظام فى طريقها للتزواء ، ومن المحتمل ايضا ان الدول المانحة ستعوض هوامش التفضيلات المخفضة من خلال توسيع مجال برامج هذا النظام كما حدث بعد دورة طوكيو . وجاء فى القرار الخاص بالاجراءات المتخذة لصالح الدول الاقل نموا التالى: " سيؤخذ فى الاعتبار المزيد من التحسن فى برنامج النظام المعمم للتفضيلات والحطط الاخرى المرتبطة بالمنتجات ذات الأهمية الخاصة للدول الاقل نموا " . ومن بين المجالات التى يمكن التوسع فيها المنتجات الزراعية والتى تخرج عن نطاق برامج النظام المعمم للتفضيلات
- ٢- انظر الجات (١٩٩٤ A)
- ٣- تطبق الولايات المتحدة على سبيل المثال رسوما خاصة غير ملزمة مقدارها ٠.٥٢٥ دولار على كل برميل من الزيت الخام للأقل من ٢٥ درجة من الجودة ورسوما معينة غير ملزمة مقدارها ٠.١٠٥ دولار على كل برميل من البترول الخام يزيد عن ٢٥ درجة من الجودة (طبقا لقياسات معهد البترول الأمريكى) API
- ٤- انظر ملحق (١) فى وصف المناهج والمصادر
- ٥- يفسر معدل الانخفاض الأقل لأجهزة النقل على أنه بسبب التعريف الأصغر فى الأسواق الكبرى على قوة محرك العربات (التى تعتبر أهم مكونات هذا المنتج) .
- ٦- تعرف الاتفاقية بأنها قيد يتضمن حكومة مستوردة وحكومة مصدرة شاملة منتجات اتفاقية الألياف المتعددة . انظر تقرير جهاز الإشراف على النسيج إلى لجنة النسيج - الملحق - أوضاع القيود والترتيبات التى احتفظ بها المشاركون فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٤ " (COM.TEX/SB/ 1975/Add.1)
- ٧- المؤشر هو التغيير فى حدى التعريف أو الفرق المطلق بين التعريفات فى مراحلها الأعلى والأقل من العمليات . انظر ملحق (٢) للجات (١٩٩٤ A) من أجل مناقشة السبب فى ان التغيير فى التعريف المقحة بصفة عامه هو مؤشر جيد لاتجاه التغيير فى سلم التعريفات.
- ٨- هذه الترتيبات جاءت تفصيلا فى الجات (١٩٩٣ A صفحات ٤٤-٤٦) وفى عام ١٩٩٣ تم

- شحن نحو ثلثي صادرات افريقيا للاتحاد الأوروبي.
- ٩- احتفظت دول الاتحاد الأوروبي في جدولها بحرية الحصول على الموز ورفعت حصة دول التعاقد الأفريقي التفضيلي على السكر بنسبة ٦٪ لاجمالي ١,٢٩٤,٧٠٠ طن . ومن المنتظر أن يرفع نظام الاتحاد الاوروى للزراعة دخل الموردين المفضلين بعد دورة أوجواي لأى مستوى متاح من الإضافة بسبب اخضاع الرسوم المتغيرة للتعريفه، الأمر الذى لم يكن معروفا من قبل عند تحديد معاملات منطقة التجارة الحرة.
- ١٠- قررت المجموعة التفاوضية لدورة أوجواي بشأن الوصول إلى السوق ان التعريفات عند ٣٪ أو أقل تعتبر تعريفات مرهقة . وتوصل Herin عام ١٩٨٦ إلى أن التكلفة المصاحبة للوفاء بالاحتياجات الرئيسية لمصدرى رابطة التجارة الاوروية الحرة للاتحاد الاوروى ادت الى رفع رسوم الدول الأكثر رعاية على نحو ربع مصدرى رابطة التجارة الاوروية الحرة الى الاتحاد الأوروى.
- ١١- لمزيد من التفاصيل بشأن بيانات حماية غير الدول الاكثر رعاية انظر Francois, McDo- nald & Nordstrom (١٩٩٥) والملحق الفنى) ومن أجل مناقشة اكثر تفصيلا لمداخل بديلة لتقويم الارتباطات غير التجارية انظر Laird (١٩٩٥)
- ١٢- بيانات أنصبة التصدير مبنية على بيانات الامم المتحدة للتجارة عام ١٩٩٢ . وتشمل البيانات كلا من احصائيات الامم المتحدة للتجارة طبقا لتقرير COMTRADE بعد توفيقها لقاعدة البيانات GTAP انظر فى هذا الشأن (Chyc وآخرين ١٩٩٤) واحصائيات الامم المتحدة للتجارة التى وردت فى تقرير TARS
- ١٣- تم حماية قطاع الكيماويات بمجموعة من التعريفات ورسوم عدم اغراق واجراءات غير تعريفية. على سبيل المثال ، تحتفظ اليابان بحصص استيراد لمجموعة واسعة من المنتجات الكيماوية (جات ١٩٩٢ - جدول ٣-٤A) ويعتمد الاتحاد الاوروى على مزيج من رسوم عدم الإغراق وتعهدات سعريه (Chyc وآخرون ١٩٩٤ ، جات ١٩٩٣ صفحات ٧٦-٩١) وقامت الدول المتقدمة أيضا بحماية منتجات من الأجهزة من خلال مزيج من اجراءات تعريفية وغير تعريفية (انظر الجات ١٩٩٣ بشأن اجراءات المناطق الرمادية فى الاتحاد الاوروى وكذلك الجات ١٩٩٤ بخصوص اجراءات مماثلة طبقت فى الولايات المتحدة) انظر ايضا انكستاد . ١٩٩٤

- ١٤- فى قاعدة بيانات التصدير المتفق عليها فى GTAP نسبت الصادرات المعاد تصديرها من المنسوجات والملابس التى من أصل صينى (غالبا عن طريق هونج كونج) لدول المنشأ.
- ١٥- هذه الدراسات تم استعراضها فى Francois وآخرون ١٩٩٥
- ١٦- من الضرورى تذكر انه بينما تحمل تأشيريات التصدير فى طياتها مغزى سياسيا ، فلا تدل بالضرورة على مظاهر الانتعاش. فمن ناحية ، تتطلب الصادرات استخدام مصادر كان يمكن ان تدعم بطريقة اخرى الاستهلاك المحلى . واعتمادا على تكلفة مصدر الصادرات وعلى التغيرات فى شروط التجارة من المحتمل أن يصاحب زيادة الصادرات انخفاض فى الدخل الحقيقية .
- ١٧- كما جاء فى وصف Francois & Martin 1994، وببساطة من خلال خفض مستوى الحماية، يمكن أن تزدى الارتباطات والقواعد والالتزامات المتصلة بها إلى تحسينات جوهرية فى شروط الوصول إلى الأسواق.
- ١٨- المقارنات المبنية على معدلات اقليمية قد تكون مضللة . ففى داخل المناطق هناك اختلافات جوهرية فى معدلات تعريفه السلع قبل وبعد دورة أورجواى . وفى داخل شرق آسيا- مثلا- كان متوسط المعدل بعد دورة أورجواى لجمهورية كوريا ٢, ٧٪ (ماعدا المواد الغذائية) ونحو ٦, ٢٣٪ بالنسبة لتايلاند.
- ١٩- بالطبع اذا أخذنا فى الاعتبار العدد المحدود من الدول الاقليمية المشاركة فى قاعدة البيانات المتكاملة (خمس دول بما فيها جنوب افريقيا) فإن هذه المعدلات لاتدل على متوسط مستوى الحماية فى المنطقة . ففى الدول النامية مثل هذه التعريفات غالبا ماتضاف اليها قيود اخرى مثل رسوم الجمارك.
- وكمثال على ذلك انظر تقرير آليه مراجعة السياسة التجارية التابعة للجات حول زيمبابوى والهند (B١٩٩٣) فقد بلغت التعريفات فى زيمبابوى ١٧٪ والرسوم الاضافية نحو ١٥٪.
- ٢٠- تتضمن الجات ١٩٩٤ ايضا شروط الآليات التشريعية التى دخلت حيز التنفيذ فى ظل جات ١٩٤٧ قبل ان تدخل منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ . وهذه الشروط تشمل بروتوكولات وشهادات متصلة بالالتزامات التعريفية ، وبروتوكولات للنمو وتنازلات مقدمة طبقا للمادة الخامسة والعشرين وقرارات اخرى من الاطراف المتعاقدة الى الجات عام ١٩٤٧. وكان قرار "المعاملة التفضيلية التمييزية " ، " والمعاملة التبادلية والمساهمة الكاملة للدول النامية "

- آليات رئيسية ووثائق مختارة الملحق ٢٦ صفحة ٢٠٣ - Basic Instruments & Selected Documents أو المادة التى تختص بالتمكين وكلها توفر تغطية قانونية دائمة للتفضيلات التعريفية فى النظام المعمم للتفضيلات الذى أتاحته الدول المتقدمة على الواردات من الدول النامية ، وشروطا خاصة لترتيبات تجارية تفضيلية يتم توقيعها بين الدول النامية .
- ٢١- قيود التصدير التطوعية ، ترتيبات التسويق المنظم ، أو أى اجراءات مماثلة على التصدير أو الاستيراد وكل عضو مستورد فى منظمة التجارة العالمية مصرح له بالاحتفاظ باجراء واحد معين سارى المفعول حتى نهاية عام ١٩٩٩ ، طبقا لاتفاقية الدول المصدرة المعنية ، ورهن للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الضمانات
- ٢٢- تشمل اتفاقية قواعد المنشأ التزاما بالموافقة على الارشادات الخاصة باستخدامها خلال ثلاث سنوات .
- ٢٣- Enders & Seade 1994.
- ٢٤- ومع ذلك ستحتفظ كل من اتفاقيات دوره طوكيو حول المشتريات الحكومية (التى ستلغى باتفاقية جديدة) وكذلك اتفاقية الطيران المدنى (حيث تستمر المفاوضات حول توقيع اتفاقية جديدة بشأنها) وأيضا الترتيبات الخاصة باللحوم البقرية ومنتجات الالبان ستحتفظ كلها بالوضع المحكم متعدد الجوانب . وستدخل الاتفاقية الجديدة للمشتريات الحكومية حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٦ وستوسع الاتفاقية الحالية من خلال طلب اجراءات عرض أسعار تنافسية، وكذلك عن طريق زيادة تغطية موضوع المشتريات للاجراءات بمعامل يقدر من نحو عشرة إلى عدة مئات من بلايين الدولارات .
- ٢٥- الجهود التى بذلت لمواجهة التعريف الضيق للوصول الى السوق لم يساعدها واضع النماذج فى CGE الذين اخفقوا فى التركيز بوضوح كاف وباستمرارية على أن جهودهم فى وضع النماذج لم تتمكن الا من تغطية جزء فقط - وربما الجزء الاقل أهمية من نتائج دورة أروجواى
- ٢٦- من الأهمية التفرقة بين مثل هذه التغيرات باعتبارها عبئا فى حد ذاتها والوضع الذى تعتبر فيه الحاجة للتنسيق بين القوانين المحلية والممارسات والمؤسسات وبين القواعد الجديدة خلال فترة قصيرة عبئا . ان الوضع الاخير ربما يكون اساسا شرعيا لدول نامية للمطالبة بفترة اطول للتنفيذ.

- ٢٧- خلال العقد الماضى أو العقدين الماضيين ، حرر عدد كبير من الدول النامية ذاتيا انظمة تجارتها ، وفى الغالب بصورة جزئية، نتيجة لتشجيع من البنك والصندوق الدوليين . ومع ذلك فهناك فترة من الزمن (إن وجدت) حدث فيها إلزام لهذا التحرير فى الجات . حين وافقت الدول المعنية فى دورة أورجواى على الارتباط بالتحرير ، والموافقة على الأنظمة متعددة الاطراف حول استخدام مدى معين لتدخلات تجارية اخرى. لذلك فإن مصداقية التحرير وبالتالي " قيمتها " للقطاع الخاص اتسعت بصورة كبيرة.
- ٢٨- فى ظل شروط اتفاقية الجات وطبقا للبند ٥:٢٦ تستطيع الدول غير المستقلة والتي تحصل على السلطة الذاتية فى علاقاتها التجارية الخارجية أن تصبح اعضاء فى الجات بدون الخضوع لإجراء الموافقة طبقات للبند ٣.
- ٢٩- ان مصداقية الادعاءات بأن نتائج دورة اورجواى محبطة للدول الافريقية ربما تتسع أيضا اذا ما تأكد المعلقون من أن أحد أهم العوامل المحددة لمكاسب الدول الافريقية فى دورة اورجواى هو معارضة الارتباط بالمزيد من تعريفاتها واجراء تخفيضات اكثر فى التعريفات والقيود التجارية الأخرى. هذه النقطة لاتثار أو نادرا مايتناولها المتحدثون عن "خسائر افريقيا" .

المراجع

- Chyc, K., M. Gelhar, D. Gray. T.W. Hertel, E. Ianchovichina B.McDonald, R.McDougall and M. Tsigas, 1994, "The GTAP Data Base", in T.W. Hertel, ed., **Global Trade Analysis Using the GTAP Model**, forthcoming.
- Enders, A. and J. Seade, 1994, "Developing Countries and the Uruguay Round", **Informacion Comercial Espanola**, No.734.
- Francois, J.F. and W. Martin, 1994, "Rules, Bindings, and the Expected Cost of Protection", Paper presented at the **International Agriculture Research Consortium annual conference**, Washington, D.C., December 15-16.
- Francois, J.F., B.J. McDonald, and H. Nordstrom, 1995, "Assessing the Uruguay Round", Paper presented at the **World Bank conference : The Uruguay**

- Round and the Developing Countries, January.**
- Francois, J.F., B.J. McDonald, and H. Nordstrom, 1995, "Assessing the Uruguay Round: Technical Annex" presented at the **World Bank conference: The Uruguay Round and the Developing Countries, January.**
- General Agreement on Tariffs and Trade, forthcoming, Trade Policy Review: Zimbabwe, volume I, Geneva: GATT.
- General Agreement on Tariffs and Trade, 1994b, Trade Policy Review: United States, volume I, Geneva: GATT.
- General Agreement on Tariffs and Trade, 1994a, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: Market Access for Goods and Services: Overview of the Results, November.
- General Agreement on Tariffs and Trade, 1993a, Trade Policy Review: European Communities, volume I, Geneva: GATT.
- General Agreement on Tariffs and Trade, 1993b. Trade Policy Review: India, Volume 1, Geneva : GATT.
- General Agreement on Tariffs and Trade, 1992, Trade Policy Review: Japan, volume I, Geneva: GATT.
- Herin, J., 1986, "Rules of Origin and Differences Between Tariff Levels in EFTA and in the EC", **Occasional Paper No.13**, Geneva: EFTA.
- Laird, S., 1995, "Measuring Tariff and Non-Tariff Barriers", in J.F. Francois and K.R. Reinert, eds., **Applied Methods for Trade Policy Analysis**, forthcoming.
- United Nations Conference on Trade and Development (1994), "The Outcome of the Uruguay Round: An Initial Assessment-Supporting Papers", Geneva, September.